

## بين الإصلاح ومتطلبات صندوق النقد وحماية "معازل الإمتياز" أرقام موازنة ٢٠٢٠ "فولكلورية" والأزمة تتطلب ضخاً مالياً لا انكماشاً

### معن البرازي

اقل ما يمكن قوله في مطالعة ارقام موازنة ٢٠٢٠ أنّ الطبقة السياسية لا تزال في مكان آخر. إنّ الأزمة في لبنان سوف تجتاز مرحلة التثبيت وتدخل مرحلة نقطة اللاعودة بدءاً من ٢٠٢٠. وهذا يعني أنّ الأرقام التي نبنى عليها الموازنة لن تكون موجودة، وستحلّ مكانها أرقام جديدة لا علاقة لها بالأرقام القائمة. وهناك أكثر من علامة استفهام تُطرح حول دستورية جلسة المناقشة. والغريب في الأمر ان الحكومة لم تحصل على الثقة، فبأي صفة تحضر أمام المجلس وهي غير مسؤولة عن ارقام الموازنة؟ فهي لم تعدّها وفي الأغلب لم يقرأها احد، وفي كل حال هي لا تفقه مناقشة ارقام الوزارات. نذكر بقول الوزير علي حسن خليل في موازنة ٢٠١٩ ان ادارته واي جهة اخرى، حكومية ام غير حكومية، لا تملك اي فكرة عن حجم متأخرات الدولة. وهذا يتطلب تكليف فريق متفرغ إجراء دراسة مالية عن العجز!

الأهم ان مناقشة الموازنة الحالية ستغفل الأسئلة الحقيقية للمالية والاقتصاد. وعلى سبيل المثال: ما هو الموقف الرسمي من الاستدانة والاستحقاقات وفرضية التخلف عن السداد؟ وهذا وارد في حال لم تتبنّى الحكومة مقاربة شاملة لمعالجة حجم الديون السيادية ووضعية مصرف لبنان الصافية بالتوازي مع خطة اصلاح مالي واقتصادي تعتمد على الحكومة بغية خفض العجز وتحفيز النمو. ما هو الموقف الرسمي من إعادة هيكلة ديون لبنان؟ هل هي إحدى أولويات وركائز برنامج الحكومة للحد من الانهيار وإعادة النهوض الاقتصادي؟ ما هو الموقف الرسمي من حجم الدين الكبير جداً للبنان، وهل تعتبره غير مستدام نظراً الى ديناميته السلبية في ظل الانكماش الاقتصادي المتوقع والذي يُقدر بأنه قد يشارف اكثر من ١٢% سلباً، اضافة الى مستوى الفوائد المرتفعة، مع الاشارة الى أن ميزانيات المصارف ومصرف لبنان متهالكة ولا تستطيع الاستمرار بتمويل العجزات وطبع العملة من دون خلق الاقتصاد وزيادة التضخم والضغط على الليرة؟ ما هي الاشارة المنوي ارسالها الى الأسواق عن استحقاق ثلاثة اصدارات لسندات الاوروبونديز تتوزع كالاتي: ١,٢ مليار دولار في آذار، و ٧٠٠ مليون دولار في نيسان، و ٦٠٠ مليون دولار في حزيران، خصوصاً بعدما تلكأت المصارف اللبنانية عن اعطاء جواب شاف عن عملية السواب المقترحة من مصرف لبنان. ما هي أجندة وزير المال الجديد؟ هل الاجراءات المتمثلة بترحيل الإنفاق الاجتماعي مثل تقسيط معاشات التقاعد لمدة ٣ سنوات (المادة ٣٠) هي التي ستدعم الوفر بالخزينة؟ هل الحفاظ على تسوية لإنقاذ القطاع المصرفي على حساب المالية العامة، أم جعل الأبواب مشرعة أمام المؤسسات الدولية لفرض شروطها في مشاريع استنادة لأجل تغطية العجز الناجم عن خدمة الدين العام؟

الأسئلة المهمة التي طرحتها وسائل الإعلام ايضاً ويجب تسليط الضوء عليها هي الآتية:

لماذا لا تريد الحكومة استرداد مشروع الموازنة من المجلس النيابي وإعادة درسه وتقديم موازنة مختلفة عن سابقتها؟ كيف يمكن حكومة تريد تحقيق إصلاحات في مواجهة مطالب الناس وأزمة البلاد أن تعمل وفق موازنة أعدتها حكومة تمثل القوى المشكوك في أهليتها لإدارة الدولة والمسؤولة عن قسم كبير من الخراب؟

### غرائب الأرقام

اذا كانت الموازنة تبشر بالاصلاحات، الا انها في وظيفتها التتموية تسجل الفشل تلو الآخر. فهي بيهيكليتها موزعة بين مخصصات للرواتب والاجور ودعم لمؤسسة كهرباء لبنان وديون متوجبة الاداء وبعض النفقات الاخرى للوزارات. كل ذلك في غياب زيادة الانفاق على شبكات الامان الاجتماعية او الوصول الى تمثين الثقة بين المواطن والدولة في عقد اجتماعي خلاق.

وعليه فان المجموع العام (الموازنة العامة والموازنات الملحقة) بلغ ٢١١٩٥٨٧٠١٨١٠٠٠ ليرة، اي حوالي ٢١١٩٥ مليار ليرة، ما يوازي ١٤ مليار دولار.

مجموع النفقات الاجمالي في موازنة ٢٠٢٠ حوالي ١٨,٨٨٢ مليار ليرة

بحساب سريع هي:

23.57 في المئة: كلفة القطاع العام (الأجور) ٣,٣ مليارات دولار من المجموع العام.

22.21 في المئة: فوائد القروض (٣,١١ مليارات دولار).

لقد بلغ مجموع النفقات الاجمالي في موازنة ٢٠٢٠ ما يوازي ١٨,٨٨٢,٣٣٠,٣٨٥,٠٠٠ ليرة لبنانية اي حوالي ١٨,٨٨٢ مليار ليرة، ما يعادل ١٢,٤٦ مليار دولار، وبلغ مجموع النفقات الجارية ما يوازي ١٧,٨٧٨,٩٥٠,٢١١ (١٧,٨٧٨ مليار ليرة لبنانية) منها حوالي ٦٩٥ مليار ليرة مواد استهلاكية و ١٧ مليار ليرة لوازم وقطاسية و ٢١ مليار لوازم مكتبية و ١٤ مليار ملابس و ٨٥ مليار نفقات تغذية. اما نفقات النقل من محروقات و نفقات تشغيل وسائل النقل وزيوت وشحوم وقطع غيار، فبلغت ما يوازي ٣٠٠ مليار، وأدوية ومواد مخبرية بقيمة ٦٠٠ مليار، وبدل مقطوع للكهرباء ٣١ ملياراً، وبدل مقطوع للاتصالات السلكية واللاسلكية ٢٨ ملياراً. ومن المسلم به ان هذه النفقات تذهب بمعظمها كاتفاقات تراضي وهي لزوم ما لا يلزم لرفاهية المديرين العميين والموظفين المحظوظين وكثير من الزبائن السياسية.

اما كلفة القطاع العام من رواتب واجور فهي: ٥,١٢٣,٢٢٧,٩٠٧,٠٠٠ اي حوالي ٥,١٢٣ مليار ليرة، اي ما يوازي ٣,٣ مليارات دولار مقابل انفاق اجتماعي بلغ ٤,٣٢٦,٩٥٥,٠٨٦,٠٠٠ اي حوالي ٤,٣٢٦ مليار ليرة، ما يوازي ٢,٩ مليار دولار، مقابل ما يسمى نفقات، بمعنى آخر فوائد القروض، بلغت

٤,٧١٩,٦٣٦,٧٢٢,٠٠٠ اي حوالي ٤,٧١٩ مليارات ليرة، ما يوازي ٣,١١ مليارات دولار. اما بند النفقات الاستثنائية فيبلغ ٣٢١,٤٣٦,٩٨٩,٠٠٠ ليرة اي حوالي ٣٢١ مليار ليرة، ما يوازي ٢١٣ مليون دولار، اضافة الى نفقات استملاكات تصل الى ٥٩,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ليرة اي حوالي ٦٠ مليار ليرة. اما بند التجهيزات فوصل الى ١١٩,٢٤٥,٩٢٤,٠٠٠ ليرة اي حوالي ١١٩ مليار ليرة.

كيف يمكن حكومة تسعى الى جذب الاستثمارات الخارجية حل مؤسسة ضمان الودائع (المادة ٢٤)؟ لماذا رحل موضوع الاعتماد على القطاع الخاص لدعم الانفاق الاستثماري وذلك عبر قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص لا سيما في مجالات الطاقة، ومعالجة النفايات الصلبة والبنى التحتية والاعتماد على مؤتمر "سيدر" لتعويض ضعف الموازنات الاستثمارية بعد ضخ الأموال المتوقعة منه في الإقتصاد اللبناني وفي تحسين البنى التحتية، ما ينعكس إيجاباً على جذب الاستثمارات الخارجية وتحفيز النمو؟ كيف يمكن وزير المال أن يقرر من تلقاء نفسه أن الموازنة لن تعود الى الحكومة، وأن على الحكومة السير بها من دون مراجعة؟ وهل يقبل رئيس الحكومة بالأمر ويتحمل نتائج موازنة لم يكن له أي علاقة بتحديد أبوابها؟ اما في المنهج فالمثير للسخرية هو أنه عندما تتحدث السلطات المالية عن آثار الفساد والتهرب الضريبي على المالية العامة، يكون الحديث في المطلق، وتتناسى أن الفساد هو الزيت الذي "يشحّم" الميثاق الاقتصادي - السياسي الذي على أساسه تم تقاسم السلطة في مرحلة ما بعد الحرب، أو ما يعرف باتفاق الطائف. وواقع الحال أنه تم وضع اليد على المؤسسات العامة في مرحلة ما بعد الحرب وتحويلها إلى ما يسميه رينود لندرز "معازل الامتياز (bastions of privilege) (الزبائن النخبة السياسية لاستخدامها كأداة لتمرير مختلف أشكال الفساد في دولة "المحاصصة"، ويأتي نتيجة ذلك بروز الطائفية في قطاع عام يشوبه فساداً عضويًا، والمحسوبيات، والتشوهات على أشكالها.

الى اين يؤدي هذا الكلام؟ وما هي مؤشرات هيكلية القطاع العام في ٢٠٢٠؟

المؤشر الاول: الموازنة في لبنان لا تبنى على نموذج ماركو - اقتصادي بل على ارقام محاسبية افتراضية ومقاربة سوربالية wishful thinking حول حجم الاقتصاد الذي أصبح حوالي ٥٤,٥ مليار دولار في ٢٠١٩، وان كانت هذه الأرقام ستتدرج الى حوالي ٤٥ مليار دولار في ٢٠٢٠، فهذا لن يكون عاملاً مهماً لجهازة لجنة المال والموازنة. كما ان من المشكوك فيه تحصيل الإيرادات التي قدرت بـ ١٩,٨١٥,٩٠٧ مليار ليرة لبنانية (حوالي ١٣ مليار دولار) منها الإيرادات الضريبية ومجموعها ١٥,٦٧٤,٢٢٩,٩ وهي توازي ٦٣,٩ في المئة مقارنة بالإيرادات غير الضريبية ٤,١٤١,٦٧٨، والتي توازي ٠,٣٦ في المئة، ليست السبيل الانجح في تقاوم واردات بأنها ستقارب ١٢,٥٥٠ مليار دولار، وقد تتخض دراماتيكيًا الى حوالي ٧ أو ٨ مليارات دولار، وهو المبلغ الذي يكفي لدفع الرواتب، ويبقى منه القليل لتسيير العمل. وما يهم القول ان العجز في الموازنة سيقارب الـ ٩ مليارات دولار. الجدير ذكره أن تجميد التوظيف والسعي الى تعليق الزيادات السنوية على الرواتب، لانها زادت بين العام ٢٠١٠ والعام ٢٠١٨ أكثر من ٨٠ في المئة، لن يخدم انتاجية القطاع العام ولا عملية المباشرة بإصلاح النظام التقاعدي الذي تضاعف كثيراً. اما "المزاريب الأخرى" مثل الإسراع في ضبط عجز قطاع الكهرباء ووضع سقف لدعمه، فلا تبدو من اولويات الحكومة ولا رفع مستوى الإيرادات بشكل كبير .

المؤشر الثاني: ان حجم الناتج المحلي يجري احتسابه وفق قاعدة (GDP=C+I+G+X-M) أي الانفاق الاستهلاكي + الاستثمارات العامة والخاصة + الانفاق الحكومي + التصدير والاستيراد. الأخطر أن هذا العجز وقياساً بالناتج المحلي (حجم الاقتصاد)، قد يرتفع الى حوالي ١٩% وهو رقم بلغته دول عانت مما يعانيه لبنان اليوم. لكنّه رقم كارثي، ويعني ما يعنيه من تعميم الفقر على النسبة الأكبر من اللبنانيين، وهذا ما يفترض الاعتقاد ان الناتج المحلي قد يهبط الى حوالي ٤٥ مليار دولار.

في ظلّ هذه المؤشرات القائمة والمتراكمة، يبقى السؤال المطروح إن كانت السياسات الانكماشية هي الحل عوض اللجوء الى برنامج للتسيير الاقتصادي SIMULUS PACKAGE. لقد انضمت الحكومة إلى مصرف لبنان في تطبيق السياسات الانكماشية بدلاً من دعم الطلب والإنتاج والعمالة. وقد أدت السياسة النقدية الانكماشية إلى انخفاض القروض للقطاع الخاص وتوقّف شبه تامّ للقروض السكنية المدعومة.

المؤشر الثالث: الموازنة ضربت عرض الحائط بتوصيات صندوق النقد بضرورة إجراء إصلاحات مالية وحاسمة لتأمين استدامة على مستوى معالجة الدين العام من خلال تطبيق تدابير ومشاريع إصلاحية هيكلية جذرية، وتتبنى تدابير أكثر صرامة لتحسين المالية العامة.

فالأجراءات المطلوبة بحسب الصندوق النقد الدولي والتي اغفلتها الموازنة هي خطة متوسطة الأجل للمالية العامة تقوم على إجراءات موثوق بها ودائمة من شأنها تحقيق فائض مالي أولي كبير وزيادة في معدلات ضريبة القيمة المضافة وفي رسوم المحروقات، وتمديد العمل بالزيادة الموقّعة في الضريبة على الدخل من الفائدة في موازنة ٢٠١٩ وضريبة على القيمة المضافة ورسوم جديدة على المحروقات وتوسيع قاعدة ضريبة القيمة المضافة من خلال إلغاء الإعفاءات على بعض السلع مثل الليخوت المسجلة في الخارج، والديزل المستخدم لتوليد الكهرباء، والمركبات الألية. وإلغاء دعم الكهرباء هو أهم إجراء يمكن أن يحقق وفورات كبيرة في الإنفاق. وتهدف الخطة الحكومية لقطاع الكهرباء إلى التحول من استخدام الوقود إلى استخدام الغاز الطبيعي.

والسؤال الأهم تُظهره بيانات صندوق النقد الدولي الصادرة في تشرين الأول ٢٠١٩، حيث إن نسبة الادخار من الناتج المحلي الإجمالي بلغت عام ٢٠١٨ حوالي -٣,٣١%، في حين توقع تقرير تشرين الأول ٢٠١٧ (أي قبل أن تبدأ مؤشرات التدهور الكبير بالظهور) أن تكون النسبة +٥,٠٦%. ففي تشرين الأول ٢٠١٧ توقع الصندوق أن يبلغ الادخار عام ٢٠١٩ نسبة +٥,٩١% من الناتج المحلي الإجمالي، لكنه خفّضها إلى -٢,٢٧% في توقعاته الصادرة في تشرين الأول ٢٠١٨، ومن ثم خفّضها مجدداً إلى -٤,٠٤% في توقعاته الصادرة في تشرين الأول ٢٠١٩.

هذه المؤشرات هي التي تنذر بانعدام النمو والاستثمارات الداخلية على المدى القريب، والتي بموازاة مؤشرات أخرى ستزيد الانفلاش النقدي وآثاره التضخمية .